

Distr.
GENERAL

A/54/622
19 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٦٦ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/54/494). والتقت اللجنة، خلال نظرها في التقرير، بممثلين للأمين العام، الذين قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية. وكان على اللجنة أن تقوم بعملها على أساس نص مسبق بالانكليزية فقط. وتشير اللجنة إلى أن النسخة النهائية المطبوعة من الوثيقة أدخلت عليها تغييرات فيما يتعلق بعدد من المجالات الموضوعية بالمقارنة مع النص المسبق.

٢ - وتوفر الميزانية المقترحة للبعثة للفترة الممتدة منذ إنشاء البعثة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الاعتمادات اللازمة لقوام يبلغ مجموعه ٨١٢ ٩ فردا، يشمل ٢٨ من ضباط الاتصال العسكريين، و ٧١٨ ٤ من أفراد الشرطة المدنية، و ٢٦٩ ١ من الموظفين الدوليين، و ٥٦٦ ٣ من الموظفين المحليين، و ١٨ من الموظفين الوطنيين، و ٢٠٣ من متطوعي الأمم المتحدة، ويبلغ إجماليها ٤٥٦ ٤٥١ ٢٠٠ دولار، شاملة سلطة الالتزام بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، سبق أن أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٤١/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، وتشمل الميزانية المقترحة للبعثة أيضا التبرعات العينية المدرجة في الميزانية والتي تقدر بمبلغ ٥٨٥ ٥٠٠ دولار.

٣ - وقد أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، على أن تستمر بعد ذلك ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وأذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤١/٥٣ للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٢٠٠ مليون دولار لتغطية تكاليف عمليات البعثة. وقررت الجمعية العامة، بموجب القرار نفسه، قسمة مبلغ ١٢٥ مليون دولار فيما بين الدول الأعضاء.

٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه من أصل مجموع المبلغ المقسم وقدره ١٢٥ مليون دولار، ورد مبلغ ٤٣,٣ مليون دولار حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بما يخلف رصيداً غير مسدد من المساهمات قدره ٨١,٧ مليون دولار. وكانت آخر تطورات الحالة المالية بالنسبة للبعثة كالتالي:

(أ) الوضع النقدي (في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ٢٨,٦ مليون دولار؛

(ب) النفقات (في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، والتي تعكس النفقات الميدانية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) - ٦٦,٩ مليون دولار؛

(ج) قرض حالي من صندوق الاحتياطي لحفظ السلام، ٧,٤٥ مليون دولار.

٥ - كما يتبين من تقرير الأمين العام، فإنه من بين مجموع الميزانية المقترحة للبعثة، يتعلق نحو ٥٢ في المائة من الموارد بتكاليف الأفراد المدنيين، و ٤٣ في المائة من الموارد بالتكاليف التشغيلية. وتشكل الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين نسبة ٤ في المائة من المجموع، كما تمثل تكاليف الأفراد العسكريين نسبة ١ في المائة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه ما لم يطرأ تحسن على جمع المساهمات، فإن البعثة ستواجه مشكلة جد موهنة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية قد تضر بقدرتها على الوفاء بولايتها.

٦ - ويرد في تقرير الأمين العام المقدمين إلى مجلس الأمن المؤرخين ١٢ حزيران/يونيه (S/1999/672) و ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/1999/779) بيان بالمفهوم الأولي لتشغيل البعثة، علاوة على إطار للعملية المدنية الدولية التي تقودها الأمم المتحدة في كوسوفو استناداً إلى تقييم أجراه الفريق المتقدم للبعثة. وقدم الأمين العام أيضاً تقريرين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تضمننا تغطية للتطورات التي حدثت في كوسوفو منذ تقريره المؤرخ ١٢ تموز/يوليه (S/1999/987 و Add.1).

٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى ما يتسم به حجم البعثة، ونطاقها، وهيكلها، وولايتها، من طابع فريد في إطار الأمم المتحدة. فالبعثة يرأسها ممثل خاص للأمين العام، هو أعلى مسؤول مدني دولي في كوسوفو. ويساعد الممثل الخاص نائب رئيسي للممثل الخاص في توجيه البعثة وإدارة شؤونها. وحسبما ورد في التقرير المتعلق بالتمويل (A/54/494، الفقرة ٨)، فإن النائب الرئيسي سيكفل وجود نهج منسق ومتكامل لعمل عناصر البعثة الأربعة ("العناصر الرئيسية")، وهي: الإدارة المدنية (بقيادة الأمم المتحدة)، والشؤون الإنسانية (بقيادة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)، وبناء المؤسسات (بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، والتعمير (بقيادة الاتحاد الأوروبي)؛ وسيؤسس كل عنصر من العناصر الأربعة نائب للممثل الخاص.

٨ - وأوضح الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن، المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، أن نواب الممثل الخاص سيكونون مسؤولين مباشرة أمام الممثل الخاص عن تنفيذ مهامهم، وأيضاً عن كفالة التنسيق الفعّال لجميع الأنشطة التي تقوم بها كل من البعثة وشركاؤها، كل في مجال المسؤوليات التي حددت له (S/1999/779، الفقرة ٤٦). ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فإن اللجنة التنفيذية ستكون الأداة الرئيسية التي يكفل من خلالها الممثل الخاص تنفيذ أهداف البعثة، وتضم عضوية اللجنة التنفيذية الممثل الخاص، والنائب الرئيسي للممثل الخاص والنواب الأربعة للممثل الخاص.

٩ - وتتلقي اللجنة التنفيذية المساعدة من فريق للتخطيط المشترك يرأسه النائب الرئيسي للممثل الخاص، ويتألف من موظفين أقدم للتخطيط من كل منظمة من المنظمات الرائدة. وحسبما يرد في التقرير المتعلق بتمويل البعثة، تتمثل المهام الرئيسية لفريق التخطيط المشترك في كفالة انسجام الخطط بين العناصر، لا سيما إقامة الصلة بين أنشطة الإغاثة وأنشطة التعمير الطويلة الأجل، وكذلك بين الإدارة المدنية المؤقتة وبناء المؤسسات. ويعمل ممثل أقدم من قوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) مع فريق التخطيط المشترك في المسائل العسكرية المدنية. ويدعى ممثلو الوكالات الأخرى إلى الاشتراك في الفريق عند الضرورة (A/54/494، الفقرة ١٠).

١٠ - وفي رأي اللجنة الاستشارية أن كلا من اللجنة التنفيذية وفريق التخطيط المشترك لديهما من الامكانيات ما يجعلهما يشكلان ترتيباً فعّالاً للقضاء على الهدر والازدواجية، وتعزيز التنسيق عن طريق جملة أمور من بينها، على سبيل المثال، إنشاء خدمات مشتركة وموحدة، حال انطباق ذلك وإمكانية تنفيذه. بيد أنه ليس من الواضح الآن مدى فعالية هاتين الهيئتين وطريقة عمل آلية التنسيق. وتطلب اللجنة توضيح هذه المسائل في التقرير المقبل بشأن تمويل البعثة. وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة إلى أن تحقيق فعالية الأدوار التنسيقية لكل من اللجنة التنفيذية وفريق التخطيط المشترك إنما يقتضي احترام جميع الأطراف المعنية للقرارات التي تتخذها هاتان الهيئتان وللتوصيات التي تقدمها.

١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير (A/54/494) أن البعثة ستضطلع بعملها على خمس مراحل متكاملة (انظر الفقرة ١١) في حين أن أنشطة الإعمار، بقيادة الاتحاد الأوروبي، ستجرى في ثلاث مراحل متداخلة (انظر الفقرة ١٦). بيد أن التقرير لا يقدم معلومات واضحة وكافية عن أدوار مختلف المشتركين الرئيسيين في البعثة، وعن صلتهم بالأمم المتحدة، وعن التفاعل بين عناصر البعثة الأربعة.

١٢ - ولم تقدم معلومات بشأن ما سيتم توفيره من موارد وأفراد لعناصر البعثة التي تنفذها كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (العنصر الرئيسي الثاني)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (العنصر الرئيسي الثالث)، والاتحاد الأوروبي (العنصر الرئيسي الرابع). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً أنه ليس هناك تعريف واضح للأدوار التي تقوم بها الوكالات المشاركة في أنشطة الشؤون الإنسانية للبعثة (العنصر الرئيسي الثاني)، وترى اللجنة أنه ينبغي، على سبيل الأولوية، تحديد دور الوكالات في ضوء الاحتياجات في الميدان والطابع الذي تنفرد به كل عملية.

١٣ - وفي الوقت نفسه، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمانة العامة أن تعقد اتفاقات مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لتحديد مسؤوليات كل منها وما تقوم به من أدوار في تنفيذ أنشطة التعاون التقني (انظر أيضا الفقرة ٢٩ أدناه).

١٤ - وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة سوف يتأثر، بالضرورة، بحالة الاستعداد والانتشار في منطقة البعثة، وبما يتم توفيره من قدرات لجميع العناصر الرئيسية الأربعة. وتأمل اللجنة في أن تسعى جميع الأطراف المعنية، لا سيما الطرفان المسؤولان عن العنصرين الرئيسيين الثالث والرابع، إلى توفير القدرة الكافية في كوسوفو بما ييسر إحراز تقدم سريع في إنعاش الإقليم.

١٥ - وتوفر الميزانية المقترحة للبعثة الاعتمادات اللازمة لما يبلغ مجموعه ٧٧٤ ٩ من الأفراد المدنيين، بما في ذلك ٧١٨ ٤ من أفراد الشرطة المدنية، و ٧٠٢ من موظفي الفئة الفنية، و ٢٠٧ من موظفي الخدمة الميدانية، و ٣١٨ من موظفي فئة الخدمات العامة، و ٤٢ من موظفي الأمن، و ٥٦٦ ٣ من الموظفين المحليين، و ١٨ من الموظفين الوطنيين، و ٢٠٣ من متطوعي الأمم المتحدة في مقابل احتياجات مقدرة يبلغ مجموعها ٢٢٥ مليون دولار. وترى اللجنة الاستشارية، أنه في ضوء التجربة السابقة فيما يتعلق ببدء البعثات الكبيرة من قبيل قوة الأمم المتحدة للحماية والتجربة الأخيرة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، فإن كامل مبلغ الاحتياجات المقدرة، وقدره ٢٢٥ مليون دولار، ليس من المحتمل أن يتم الالتزام به وإنفاقه بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ولا سيما فيما يتعلق بالشرطة المدنية.

١٦ - وباستثناء الشرطة المدنية، يبلغ مجموع عدد الأفراد المدنيين ٥٠٥٦ ٥ (انظر A/54/494، الفقرة ٢٣، الجدول). بيد أن هذا الرقم لا يشمل عددا كبيرا من الأفراد المستخدمين أو الذين سيجري الاستعانة بهم باستخدام أموال المساعدة المؤقتة العامة، والخبراء الاستشاريين، والذين طلب لهم اعتماد قدره ٤٠٠ ١٥٢ دولار. ويقدم التقرير توزيعا عاما للوظائف حسب المهام المسندة إلى الموظفين. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أنه من بين العدد الإجمالي للأفراد المدنيين البالغ ٥٠٥٦ ٥، هناك ٨١٣ ١ موظفا من المساعدين اللغويين الذين سيكلفون غالبا بمهام لدى إدارة الشرطة (٥٧٣ ١) وإدارة الشؤون البلدية (١٧٤ ١).

١٧ - وبناء على استفسار من اللجنة الاستشارية، تم تزويدها بحالة الشواغر في البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وهي كالتالي:

معدل الشواغر (نسبة مئوية)	الوظائف المشغولة	الوظائف المقترحة	فئة الموظفين ^(١)
٩٢,١	٣٥	٣٨	ضباط الاتصال العسكريون
٣٥,٣	١ ٦٦٨	٤ ٧١٨	الشرطة المدنية
٣٦,٩	٤٦٨	١ ٢٦٩	الموظفون الدوليون
٤٤,٣	١ ٥٨١	٣ ٥٦٦	الموظفون المحليون
٢٠,٧	٤٢	٢٠٣	متطوعو الأمم المتحدة
-	-	١٨	الموظفون الوطنيون
٣٨,٧	٣ ٧٩٤	٩ ٨١٢	المجموع

(أ) تناقش مسألة الأفراد المقدمين بدون مقابل في الفقرة ٣٩ والمرفق الثاني أدناه.

١٨ - وكما يتبين من الجدول أعلاه، كان متوسط معدل الشواغر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ هو ٣٨,٧ في المائة بالنسبة لجميع فئات الموظفين، بما يعني أن ما يربو على ٦٠ في المائة من جميع الوظائف ظلت خالية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الانتشار الفعلي للموظفين الدوليين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ومتطوعي الأمم المتحدة من المتوقع أن يصل إلى مستوى ٧٥٠ موظفا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٨٥٠ موظفا بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، و ١ ٠٠٠ موظف بحلول ٢٩ شباط/فبراير، و ١ ٤٧٢ موظفا بحلول ٣١ آذار/مارس. وتلاحظ اللجنة أن تقديرات التكاليف تأخذ في الاعتبار نسبة ٣٥ في المائة كمعدل للشواغر بالنسبة للموظفين الدوليين، و ١٥ في المائة بالنسبة للموظفين المحليين ومتطوعي الأمم المتحدة، و ٥ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين (انظر A/54/494، المرفق الأول - جيم، الفقرة ١).

١٩ - وتعكس مرتبات الموظفين الوطنيين (انظر الفقرة ٤٠ أدناه) والموظفين المحليين جداول المرتبات المطبقة حاليا في منطقة البعثة (المرجع نفسه، الفقرة ٨). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن أصحاب العمل المحليين الذين أجريت دراسات استقصائية بشأنهم وجرى الإبقاء عليهم من أجل القيام بالدراسة الاستقصائية الشاملة للمرتبات في كوسوفو هم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومنظمة كتائب الرحمة الدولية، ومنظمة أطباء العالم، وتعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان. وأبلغت اللجنة أيضا أثناء مداولاتها بأن الموظفين المحليين المستخدمين في إطار العنصرين الرئيسيين الثالث والرابع يحصلون على أجور أعلى من تلك التي يحصل عليها موظفو الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، فإن جدول المرتبات المحلية المطبق في كوسوفو للعاملين في وكالة التنمية

الدولية التابعة للولايات المتحدة أعلى بنسبة ٤٠ في المائة من جدول مرتبات البعثة. وترى اللجنة أن هناك حاجة إلى البدء في التعاون داخل إطار المجتمع الدولي بغية الحد من إمكانية حدوث تضخم مفاجئ في التكاليف فيما يتعلق بشروط خدمة الموظفين وبالاحتياجات التشغيلية الأخرى حيثما أقيمت عملية للأمم المتحدة. وينبغي اتخاذ تدابير للحيلولة دون حدوث أي آثار ضارة فيما يتعلق بتضخم التكاليف سواء بالنسبة للمجتمع المحلي أو الكيانات الأجنبية. وينبغي توفير معلومات عن ذلك للجمعية العامة في بيانات الميزانية التي تقدم مستقبلاً. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن جهات العمل المتخذة أساساً للمقارنة هي الآن منظمات غير حكومية على وجه الحصر. وترى اللجنة أنه مع عودة الأمور في كوسوفو إلى حالتها الطبيعية، فإن قائمة الجهات المتخذة أساساً للمقارنة ينبغي أن تضم أيضاً أصحاب العمل المحليين.

٢٠ - وفي رأي اللجنة الاستشارية أن هناك تضخماً كبيراً في ملاك الموظفين المقترح للبعثة وفي هيكل رتبهم. ويبلغ العدد الإجمالي للوظائف المطلوبة للبعثة من موظفي الفئة الفنية وما فوقها ٧٠٢، منهم ١٦ من الرتبة مد - ٢، و ٣٤ من الرتبة مد - ١ و ٧٦ من الرتبة ف - ٥. وبعد أن استعرضت اللجنة هذه المسألة، وإذ أخذت في الاعتبار المعلومات الواردة في التقرير والمعلومات المقدمة شفويًا، خلصت اللجنة إلى أنه في حالات عديدة بذلت محاولات للعمل على تدبير وظيفة مستقلة لكل مسألة طارئة، بدلاً من التخطيط الرامي إلى زيادة كفاءة استخدام الموظفين. ولا يتضمن التقرير أي تفسيرات أو تبريرات مرضية لهيكل الرتب المقترح. وقد أبلغت اللجنة أنه على الرغم من أن مكتب إدارة الموارد البشرية لم يشترك في استعراض الرتب فإن إدارة عمليات حفظ السلام استعانت بمعايير تصنيف الوظائف التي وضعها مكتب إدارة الموارد البشرية. ولم يتسن للجنة الاستشارية التأكد من كيفية تطبيق إدارة عمليات حفظ السلام لهذه المعايير. وترى اللجنة أنه ينبغي لمكتب إدارة الموارد البشرية أن يشارك بصورة أوثق في عملية الاستعراض، مع مراعاة هيكل وطابع العملية، ولا سيما الوظائف من الرتب ف - ٥ وما فوقها. وتلاحظ اللجنة أن دليل النسب والتكاليف الموحدة يتضمن وصفاً تفصيلياً للوظائف النوعية المتعلقة بالمناصب الرئيسية في بعثات حفظ السلام. بيد أن وصف الوظائف النوعية لا يقتصر برتب نوعية خاصة بها. وتطلب اللجنة من إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب إدارة الموارد البشرية النظر مرة أخرى في هذه المسألة على أساس التجربة المكتسبة حتى الآن في عمليات حفظ السلام، وتحديد ما إذا كان وضع مثل هذه الرتب النوعية أمراً ممكناً وعملياً أم لا.

٢١ - وفي رأي اللجنة الاستشارية أن توصياتها الواردة أدناه فيما يتعلق بالتقديرات المقترحة لتكلفة البعثة، ينبغي ألا تحول دون قيام الأمين العام باقتراح إدخال تعديلات أخرى على هيكل الموظفين وتقديرات الموارد للبعثة في بيانات الميزانية المقبلة استناداً إلى التجربة الفعلية للبعثة. ولذلك ينبغي النظر في هذا السياق إلى توصيات اللجنة المتعلقة بإجراء تخفيضات، رهناً بما سيتم إدخاله من تحسينات على أساس التجربة المكتسبة. وفضلاً عن ذلك، فإن اللجنة تطلب تنفيذ التخفيضات الموصى بها على نحو لا يعرقل من قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدين اللغويين.

٢٢ - ومع أن اللجنة الاستشارية تعترف بالحق المقصور على الممثل الخاص للأمين العام في تنظيم مكتبه المباشر على النحو الذي يراه ملائماً، فإنها تعترض على جدوى وجود مساعدين للمستشارين الأقدم يتمثل دورهم في مراقبة جدول عمل كل من كبار المسؤولين والإشراف بشكل عام على المكتب المباشر لكل منهم. وفضلاً عن ذلك، ترى اللجنة أن هناك، فيما يبدو، زيادة مفرطة في عدد الطلبات من المساعدين الشخصيين وموظفي السكرتارية. وعليه، فإن اللجنة ليست مقتنعة في الوقت الراهن بالحاجة إلى وظيفة واحدة من الرتبة مد - ١، ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٤، ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية.

٢٣ - وبالمثل، ترى اللجنة أن هناك مغالاة في تقدير عدد الوظائف المطلوبة لمهام الاتصال في البعثة. ولذلك توصي اللجنة، في الوقت الحالي، بإلغاء وظيفة واحدة من الرتبة مد - ١ ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣ من وظائف ضباط الاتصال.

٢٤ - وفيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة المتعلقة بوظيفة واحدة من الرتبة مد - ٢، ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥، ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)، و ٣ وظائف من الرتبة المحلية لمكتب شؤون الجنسين، لا ترى اللجنة أن هناك مبرراً لإنشاء الوظيفة من الرتبة مد - ٢، والوظيفة من الرتبة المحلية، ولذلك فإن اللجنة تقترح توفير وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥ ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة، (رتب أخرى)، ووظيفتين من الرتبة المحلية لهذا المكتب. وتطلب اللجنة أيضاً أن تبذل الجهود من أجل تحقيق تنسيق أفضل للأنشطة المتصلة بالجنسين في إطار جميع العناصر الرئيسية الأربعة للبعثة. وينبغي إدراج معلومات بهذا الصدد في بيان الميزانية المقبل الخاص بالبعثة.

٢٥ - ولا ترى اللجنة الاستشارية أن هناك مبرراً كافياً لإنشاء وظيفة واحدة من الرتبة مد - ٢ لمكتب المستشار القانوني. وتشير اللجنة إلى الدور المركزي الذي يقوم به المستشار القانوني للأمم المتحدة في جميع المسائل القانونية المتعلقة بالمنظمة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. وتشير اللجنة، في هذا الصدد، إلى تعليقاتها الواردة في الفقرة ثالثاً - ١٤ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١) بشأن الحاجة إلى كفاية اتساق أي فتاوى قانونية يصدرها موظفون يضطلعون بالمهام القانونية في الأمانة العامة بخلاف مكتب الشؤون القانونية - بما في ذلك العاملون في عمليات حفظ السلام - مع ممارسات المستشار القانوني للأمم المتحدة. وترى اللجنة الاستشارية أن المهام ذات الصلة والخاصة بالوظيفة من الرتبة مد - ٢ في مكتب المستشار القانوني ينبغي إعادة تشكيلها، وأن يكلف بالاضطلاع بها أحد شاغلي الوظائف من الرتبة مد - ١ بالمكتب. وعلاوة على ذلك، لا توصي اللجنة بإنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية.

٢٦ - وترى اللجنة الاستشارية أن مهام الموظفين في الفئة الفنية وما فوقها في مكتب الشؤون السياسية مجزأة بما لا داعي له، ونتيجة لذلك فإن الاحتياجات المتعلقة بوظيفة واحدة من الرتبة مد - ٢، ووظيفة

واحدة من الرتبة مد - ١، ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥، و ٣ وظائف من الرتبة ف - ٤، ووظيفتين من الرتبة ف - ٣، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة، (رتب أخرى)، و ٤ وظائف من الرتبة المحلية هي احتياجات مغالى فيها. وترى اللجنة أنه ينبغي إعادة تصنيف الوظيفتين من الرتبة مد - ٢ و مد - ١ في المكتب إلى مد - ١ و ف - ٥، على التوالي. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة ليست مقتنعة في الوقت الحالي بالحاجة إلى وظيفة من الرتبة ف - ٤.

٢٧ - وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي توخي التنسيق البرنامجي الوثيق، بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كلما كان ذلك ممكنا وفعالا من حيث التكلفة.

٢٨ - وتعترف اللجنة الاستشارية بأهمية دور الإعلام في تنفيذ ولاية البعثة. وتقدر الاحتياجات المقترحة من الموظفين لمكتب المتحدث الرسمي وشؤون الإعلام ب ٧١ وظيفة، تشمل ٣١ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها (وظيفة واحدة من الرتبة مد - ٢، ووظيفة واحدة من الرتبة مد - ١، ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥، و ١١ وظيفة، واحدة من الرتبة ف - ٤، و ١٣ وظيفة، واحدة من الرتبة ف - ٣، و ٤ وظائف من الرتبة ف - ٢)، و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة، و ٣٢ وظيفة من الرتبة المحلية. بيد أن التقرير لا يتضمن أي إشارة إلى مستوى برنامج الأنشطة الإعلامية الذي يمكن أن يشكل أساسا للوظائف المقترحة. وتلاحظ اللجنة من تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن (انظر S/1999/987، الفقرة ٣٥) أن عنصر بناء المؤسسات يقوم بإنشاء هيئة إذاعية عامة جديدة معروفة باسم إذاعة وتلفزيون كوسوفو، أي في إطار العنصر الرئيسي الثالث، تحت قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلاوة على ذلك، يقدم الأمين العام في الميزانية المقترحة للبعثة (A/54/494، الفقرة ٥١) معلومات عن مرافق إذاعية خاصة بالبعثة بالإضافة إلى المحطات الإذاعية القائمة والجديدة التي تخدم المقاطعة. وقد أوضحت الأمانة العامة، بناء على طلب من اللجنة، أن محطة الإذاعة الخاصة بالبعثة لن تستمر في العمل بعد انتهاء الولاية التي حددها مجلس الأمن في كوسوفو، في حين أن محطة إذاعة وتلفزيون كوسوفو، التي ستنشئها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ستواصل عملها فيما بعد نهاية ولاية البعثة.

٢٩ - وتطلب اللجنة الاستشارية إجراء استعراض لأكثر السبل فعالية الذي يمكن للبعثة من خلاله تنفيذ برامجها الإعلامية. وينبغي أن يأخذ هذا الاستعراض في الاعتبار عدد من الخيارات تشمل استخدام المرافق التي تقوم حاليا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتطويرها. ويمكن للبعثة أن تتولى مسؤولية إعداد منتجاتها الإعلامية، إلا أن نشرها لا يقتضي بالضرورة قيام البعثة بإنشاء مرافق البث الإذاعي الخاصة بها. وسيؤدي هذا النهج إلى توفير خدمات مشتركة في هذا المجال، وقد يتطلب الأمر تخفيض النفقات. وريثما تظهر نتائج الاستعراض، توصي اللجنة حاليا بملاك الوظائف التالي للمكتب: واحدة من الرتبة مد - ١، وواحدة من الرتبة ف - ٥، و ١٠ من الرتبة ف - ٤، و ١١ من الرتبة ف - ٣، و ٤ من الرتبة ف - ٢، و ٧ من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)، و ٣٠ من الرتبة المحلية.

٣٠ - وترد في التقرير المتعلق بتمويل البعثة الاحتياجات من الموظفين والهيكل التنظيمي لعنصر الادارة المدنية للبعثة (A/54/494، الفقرات ٥٨ - ٩٤ والمرفق الثالث - باء) وتشمل الاحتياجات من الوظائف ٤٧٨ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها، و ١٧٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة والرتب الأخرى، و ٦ وظائف للموظفين المحليين، و ٢٠٧٥ وظيفة من الرتبة المحلية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالإضافة الى ٢٩ من المجالس البلدية، يوجد للبعثة ٥ مكاتب إقليمية. وقد أبلغت اللجنة، لدى استفسارها، أن كوسوفو كانت مقسمة تاريخيا الى سبع مناطق، وعندما انتشرت قوة الأمن الدولية في كوسوفو، قسمت الإقليم الى خمس قطاعات تستخدمها البعثة أيضا في عملياتها على المستوى الإقليمي.

٣١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من المقترح إنشاء عدد متساو من الوظائف في كل مكتب من المكاتب الإقليمية الخمسة على أن يرأس كل مكتب موظف من الرتبة مد - ٢، ونائبه من الرتبة مد - ١، وأبلغت اللجنة، عند استفسارها، أن اقتراحات التوظيف تستند الى متوسط الاحتياجات. لذلك، قد تخصص لبعض المناطق والبلديات موارد أكثر من المتوسط وللبلدات الأخرى موارد أقل. وتشير اللجنة الاستشارية الى أن العدد المقدر وهيكل رتب الوظائف لا يستندان الى ما هو مطلوب بالفعل لأن حجم العمل الفعلي في كل مكتب من المكاتب والمجالس البلدية لا يزال غير معروف. وعلاوة على ذلك، لم تتلق اللجنة مبررات مقنعة فيما يتعلق بهيكل رتب الوظائف في المكاتب الإقليمية. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تكونوظيفتين برتبة مد - ٢ للمكاتب الإقليمية الخمسة برتبة مد - ١ وأن يكون نائباهما برتبة ف - ٥.

٣٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في إطار الإدارة المدنية، تقوم إدارة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بتخطيط وتصميم ومراقبة تنفيذ ميزانية كوسوفو، كما أنها توفر خدمات الدعم الأساسية لوظائف الشؤون المدنية والإدارة العامة في كوسوفو (انظر A/54/494، الفقرة ٦٨). إلا أنه لا توجد أي معلومات تتعلق بميزانية كوسوفو والمهام ذات الصلة التي يضطلع بها الموظفون الممولة وظائفهم من تلك الميزانية. ولذلك، فإنه ليس بوسع اللجنة إبداء أي تعليقات على الصلة بين المهام الممولة من ميزانية البعثة، والمهام المؤداة في إطار ميزانية كوسوفو، وتلك التي تجرى تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي في المناطق والبلديات، إذا كانت هناك مثل هذه الصلة.

٣٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أنه في حين أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تنهض بمسؤولية تحديد احتياجات الإدارات من الانفاق، فإن السلطة المالية المركزية تتبع الاتحاد الأوروبي (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٧٤). وينص التقرير المتعلق بالتمويل على أن يتم، في إطار إدارة الشؤون الاقتصادية وإدارة الموارد الطبيعية التعاون الوثيق مع العنصر الرئيسي الرابع (التعمير) (المرجع نفسه الفقرة ٨٠)، إلا أن تأثير هذا التعاون على الموارد من الموظفين وغير الموظفين ليس واضحا. وينطبق التعليق نفسه أيضا على "التعاون الوثيق مع العنصر الرئيسي الرابع" المشار إليه في أماكن أخرى من التقرير (المرجع نفسه، الفقرات ٨٢ - ٨٤). ونظرا للدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المناطق والبلديات، وعدم وجود معلومات عما يقومون به من مهام وعن حجم ونطاق المشاريع الخاصة التي يتعين إنجازها، يظل عدد الوظائف في الإدارة المدنية في حاجة الى تبرير كامل. ومع مراعاة ما ورد في

الفقرة ٣١ أعلاه، توصي اللجنة، في الوقت الراهن، بهيكل الوظائف التالي للإدارة المدنية: وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد، و ٤ برتبة مد - ٢، و ١٩ برتبة مد - ١، و ٥١ برتبة ف - ٥، و ٢٠٠ برتبة ف - ٤، و ١٦٠ برتبة ف - ٣، و ١٦٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)، و ٩٠٠ وظيفة من الرتبة المحلية.

٣٤ - وتشمل الاحتياجات المقترحة من الوظائف للشؤون الإنسانية: وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد، ووظيفة واحدة برتبة مد - ٢، و ٢ برتبة ف - ٥، و ٩ برتبة ف - ٤، و ٢ برتبة ف - ٣، و ٣ برتبة ف - ٢، و ٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) و ٢٠ من الرتبة المحلية. وترى اللجنة أن بعض الوظائف في الشؤون الإنسانية مجزأة إلى حد كبير وينبغي مراجعتها مرة أخرى وتبسيطها على نحو أفضل. وفي الوقت نفسه، توصي اللجنة بإلغاء وظيفة برتبة ف - ٤ و وظيفتين من الرتبة المحلية.

٣٥ - وحصلت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، على معلومات إضافية بشأن دور كل من إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام في منطقة البعثة والتفاصيل مستنسخة في المرفق الأول لهذا التقرير.

٣٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مهام المستشار المعني بشؤون الأقليات ستسند إلى موظف من الرتبة ف - ٤، وأنه سيقوم بوضع وتنسيق وتنفيذ استراتيجية شاملة لمعالجة شواغل تتعلق بحماية ومساعدة الأقليات في كوسوفو، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والشرطة المدنية للأمم المتحدة وقوة الأمن الدولية في كوسوفو (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٩٨) في كوسوفو. وتلاحظ اللجنة أيضا عدم وجود مكتب لحماية الأقليات. ويتطلب هذا الوضع، في رأي اللجنة إجراء مراجعة فورية، تأخذ في الاعتبار المهام المحددة في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن الوظيفة برتبة ف - ٤ لهذه المهمة غير كافية وتطلب إعادة النظر في رتبة هذه الوظيفة على الفور. ويجب إيلاء اهتمام لتخصيص وظائف إضافية للاضطلاع بهذه المهمة. وقد أقر ممثلو الأمين العام بالحاجة إلى هذه الإجراءات.

٣٧ - وينص الهيكل المقترح لشعبة الإدارة على ١٠٤ وظائف من الفئة الفنية وما فوقها (وظيفة واحدة من الرتبة مد - ٢، و ٢ من الرتبة مد - ١، و ١٠ من الرتبة ف - ٥، و ٢٦ من الرتبة ف - ٤، و ٤٢ من الرتبة ف - ٣، و ٢٣ من الرتبة ف - ٢)، و ٢٠٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ٩٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)، و ٤٢ وظيفة خدمات أمن، و ٣٩٨ ١ وظيفة من الرتبة المحلية، و ١٢ وظيفة من الموظفين الوطنيين، و ٢٠٣ من متطوعي الأمم المتحدة. وترى اللجنة بأن هيكل الشعبة يكرر بشكل عام الهيكل الموجودة في المقر أو يحذو حذوه، مع تغيير طفيف، وهو الهيكل التنظيمي العام الوارد في دليل النسب والتكاليف الموحدة. وتخلص اللجنة إلى أن الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالموظفين وغير المتعلقة بهم المطلوبة للشعبة ربما أمكن تقليلها إذا ما

اتخذ عدد من الاجراءات، منها على سبيل المثال الاستخدام الأفضل لتجهيز البيانات الكترونيا وتنظيم الوحدات بمزيد من الكفاءة عن طريق دمجها، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاهتمام المناسب لضرورة الحفاظ على الفصل بين الوظائف وفقا لمبادئ وقواعد المراقبة الداخلية. وتطلب اللجنة إجراء مراجعة لهيكل الشعبة، وفي الوقت نفسه، توصي بالوظائف التالية للشعبة: وظيفة واحدة من الرتبة مد - ٢، و ٢ من الرتبة مد - ١، و ٩ من الرتبة ف - ٥، و ٢٣ من الرتبة ف - ٤، و ٢٨ من الرتبة ف - ٣، و ٢١ من الرتبة ف - ٢، و ١٨٠ من فئة الخدمة الميدانية، و ٦ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ٨٥ من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)، و ٤٢ خدمات أمن، و ٢٩٦ من الرتبة المحلية، و ١٢ من رتبة الموظفون الوطنيون، و ٢٠٣ من متطوعي الأمم المتحدة.

٣٨ - وفيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي استكشاف فرصة استخدامهم في عمليات حفظ السلام بمزيد من التركيز. وقد أبلغت اللجنة أن متوسط التكلفة الإجمالية الشهرية لمتطوعي الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تبلغ ٣ ٢٧٥ دولارا، بالإضافة الى بدل مخاطر قيمته ٤٠٠ دولار. وقد تكون خدمة المتطوعين مصدرا ممكنا لتقديم المساعدة الفورية إذا تم التوسع في مزج الخبرات لتشمل نوعيات الموظفين المطلوبين بدون مقابل وفقا للإجراءات الحالية التي وضعتها الجمعية العامة. لذلك، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء دراسة عن إمكانية التوسع في استخدام متطوعي الأمم المتحدة لتلبية احتياجات البعثات الميدانية. وينبغي أن تكون الدراسة جاهزة لعرضها على الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الخامسة والخمسين.

٣٩ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه تم قبول ١٧ موظفا بدون مقابل في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتلقت اللجنة، بناء على طلبها، معلومات إضافية من الأمانة العامة ترد في المرفق الثاني أدناه. وتكرر اللجنة، في هذا الصدد، طلبها الوارد في تقريرها بشأن استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة بشأن الموظفين المقدمين بدون مقابل والتنفيذ اللاحق للولايات التشريعية مطابقة تماما لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وأن تتقيد تماما بسياسات المنظمة وإجراءاتها وأنظمتها ذات الصلة (A/54/470، الفقرة ٤).

٤٠ - وفيما يتعلق بالموظفين الوطنيين البالغ عددهم ١٨، تلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير أن ١٢ من هؤلاء الموظفين سيعملون كموظفين لغويين في شعبة الإدارة، وسيعمل الموظفون الستة الآخرون في الإدارة المدنية. ويرد في المرفق الثالث أدناه مزيد من المعلومات المقدمة الى اللجنة بناء على طلبها عن المهام التي سيضطلع بها الموظفون الوطنيون. وعلى أساس المعلومات الواردة في المرفق الثالث، فإن اللجنة لا تعترض حاليا، على الموظفين الوطنيين الـ ١٢ لخدمات اللغات. إلا أنها لا ترى سببا لوجود الستة الآخرين. وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة عليهم في هذا الوقت ريثما تجرى دراسة يشارك فيها، ضمن آخرين، مكتب إدارة الموارد البشرية، بشأن جميع السياسات والآثار المالية المترتبة على إدخال هذه الفئة من الموظفين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها أنه سبق استخدام الموظفين المحليين في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (انظر A/53/895/Add.6،

الفقرة ٢٥)، توصي اللجنة أن تشمل الدراسة أيضا الآثار الأوسع المترتبة على جميع عمليات حفظ السلام في المستقبل.

٤١ - وتنص الميزانية المقترحة للبعثة على نشر ٧١٨ ٤ من أفراد الشرطة المدنية. وخلال قيام اللجنة بمراجعة التقديرات، أبلغت بوجود تأخير في عمليات نشر الشرطة المدنية. فمثلا، تستند تقديرات الميزانية الى نشر ٤٥٠ ٢ من أفراد الشرطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. إلا أن الانتشار الفعلي بلغ ٧٤٧ ١ من هؤلاء الأفراد في ذلك الشهر.

٤٢ - وتلاحظ اللجنة أنه قد يلزم نشر بعض قوات الشرطة في وحدات رسمية (انظر A/54/494، الفقرة ٢١). وأبلغت اللجنة، خلال مداولاتها، أنه قد تم تحديد نشر وحدة واحدة فقط في وقت ما من عام ٢٠٠٠. وليس من المتوقع معرفة مدى عدد وحدات الشرطة النظامية وتوقيت نشرها إلا في أواخر الربع الأول من عام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، تحث اللجنة الأمين العام على الإسراع بالمفاوضات الجارية بشأن وحدات الشرطة النظامية ليتسنى نشرها في أقرب وقت ممكن. وسيؤثر نشر الوحدات النظامية على توزيع النفقات حسب البنود، إلا أنه لا يتوقع إجراء تغيير في إجمالي التقديرات المتعلقة بالشرطة. غير أن اللجنة تلاحظ، أنه في عدد من المجالات كالمركبات، تم تخصيص اعتماد للوحدات النظامية. وقد يؤدي تأخير نشر القوات الى موارد تشغيلية أقل من تلك المستخدمة خلال الفترة المالية الحالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٤٣ - وفي ضوء التجربة السابقة لنشر قوات الشرطة في بداية مراحل عمليات حفظ السلام، فإن اللجنة الاستشارية ترى أنه يمكن تخفيض التكاليف المقدرة للشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بنسبة ٨ في المائة، أو مبلغ ٨ ملايين دولار.

٤٤ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن القلق المعرب عنه فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة عدد أفراد الشرطة قد عولج بتوفير العدد المأذون به الآن. ففي التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن، يشير إلى أن أعداد الشرطة المدنية ستخفّض تدريجيا بقدر ما تحققه القوة من تقدم في أداء ولايتها الموازية المتمثلة في إنشاء قوات كفؤة من الشرطة المحلية (S/1999/987/Add.1، الفقرة ٢). وتلاحظ اللجنة أن ذلك سيتحقق عن طريق التدريب المقدم إلى ٢٠٠ متدرب تم نشرهم بالفعل. وطلب توفير معلومات عن العدد المتهدف لقوات الشرطة المحلية التي يتعين تدريبها والوقت المحدد لنشرها. وأبلغت اللجنة أن خفض عدد الشرطة المدنية ليس من المتوقع أن يبدأ في عام ٢٠٠٠.

٤٥ - والمطلوب تخصيص مبلغ مقدر بـ ١,١ مليون دولار لتغطية التكاليف المتعلقة بالمساعدة المؤقتة العامة والاستشاريين. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تفسير الاحتياجات ذو طابع عام للغاية ويمكن بالكاد اعتباره مبررا (انظر A/54/494، المرفق الأول - جيم، الفقرتان ٩ و ١٠). فعلى سبيل المثال، تطلب خدمات الاستشاريين والخبراء الدوليين للمساعدة في تنفيذ عمليات التقييم وغيرها من المشاريع. ولا ترد أي إشارة

إلى عدد الاستشاريين والمشاريع أو المجالات التي تحتاج إلى هذه المشاريع أو مدة العقود. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى متى ذكرت التكاليف، لا تقدم أي معلومات بشأن الأساس الذي بنيت عليه التقديرات أو ما إذا كان ينبغي بالفعل أن تتحمل الأمم المتحدة هذه النفقات (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). فمثلاً، تشير الميزانية إلى أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ستحتاج إلى خدمات اثنين من المهندسين المعيّنين بعقود لفترة ستة أشهر بتكلفة مقدرة بمبلغ ٨٠٠ ١٠٢ دولار للمساعدة في تقييم حالة المباني وإعداد المواصفات اللازمة لأعمال الإصلاح، ولا يعرف ما إذا كان الشخصان المتعاقدان سيعينان دولياً، ولا طريقة تحديد مدة خدماتهما، وما إلى ذلك. ومطلوب تخصيص مبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكلفة تعيين متطوعين محليين وجماعات من الشباب للمساعدة بصفة مؤقتة في أعمال الإدارة المؤقتة، دون أي إشارة إلى عدد الأفراد المطلوب تعيينهم، أو مدد عقودهم، أو نوع العمل الذي سيضطلعون به. وريثما يتم صوغ طلب يتضمن مزيداً من البراهين بشأن الحاجة إلى ذلك، توصي اللجنة بخفض التقديرات المتعلقة بالمساعدة المؤقتة العامة بمقدار ٢٢٠ ٠٠٠ دولار.

٤٦ - ويبلغ مجموع الاحتياجات المقدرة للسفر ١,١ مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرات ١١ إلى ١٦، والمرفق الثاني - ألف). وترى اللجنة الاستشارية أن برنامج السفر يتسم بالإفراط، وينبغي إعادة النظر فيه. وتوصي اللجنة بأن تكون الاحتياجات المقدرة للسفر في حدود مبلغ ١ مليون دولار، أي بتخفيض قدره ١٤٦ ٦٠٠ دولار.

٤٧ - ويشمل المبلغ الإجمالي ١٧١,١ مليون دولار المخصص لتكاليف التشغيل، تكاليف استئجار أماكن العمل/الإقامة (٨,١ ملايين دولار)، وعمليات النقل (٦٩,١ مليون دولار)، والعمليات الجوية (١٠,٤ ملايين دولار)، والاتصالات (٤١,٧ مليون دولار)، والمعدات الأخرى (٣١,٥ مليون دولار)، واللوازم والخدمات (١٠ ملايين دولار)، والشحن الجوي والسطحي (٠,٣ مليون دولار). وتمثل نسبة ٧٥ في المائة تقريباً من التكاليف المقدرة احتياجات غير متكررة.

٤٨ - وتغطي تقديرات التكاليف لعمليات النقل البالغة ٦٩,١ مليون دولار أسطولا مكوناً من ٩٧٧ ٢ مركبة؛ وقد صدرت أوامر لشراء ٨٤١ مركبة منها في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩ أو لنقل مركبات من المخزون الفائض. وتقدر تكاليف شراء المركبات المتبقية وعددها ١٣٦ ٢ مركبة بمبلغ ٥٩,٨ مليون دولار، بما في ذلك تكاليف الشحن. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن شراء المركبات بالجملة قد أسفر عن انخفاض كبير في تكلفة الشراء؛ كما أن استخدام قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إيطاليا، في خدمات الإصلاح وتعقيب الشحن وبدء العمل أدى إلى وفورات. وبالنظر إلى التأخير في نشر أفراد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وأخذ التوصية الواردة أعلاه بتخفيض عدد الموظفين بعين الاعتبار، ترى اللجنة أن التقديرات المتعلقة بعمليات النقل ينبغي أن تخفض بمقدار ٥,٠ ملايين دولار.

٤٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغ ١٠,٤ ملايين دولار قد خصص من تقديرات التكاليف لتغطية نفقات استمرار طائرتين مروحيتين للنقل المتوسط وطائرة واحدة للنقل الثقيل في العمل (انظر المرجع

نفسه، المرفق الأول - جيم، الفقرتان ٢٩ و ٣٠). وتطلب اللجنة أن يتضمن طلب اعتمادات الميزانية المقبلة للبعثة تبريرا للاحتياجات المتعلقة بالدعم الجوي من حيث الضرورة التشغيلية، وأن يعرض أيضا الأسباب المنطقية لإدراج مختلف العناصر في عقود استئجار الطائرات، مثل الساعات المقررة والساعات الإضافية وما إلى ذلك.

٥٠ - وفيما يتعلق بمبلغ ٣١,٥ مليون دولار المقدّر المطلوب تحت بند المعدات الأخرى تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه باستثناء المولدات التي سيتم الحصول عليها من فائض المخزون الموجود في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، فإن جميع المعدات الأخرى، بما فيها الأصناف اللازمة لاستبدال مجموعات بدء العمل، ستشتري (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٩). وبالنظر إلى التأخير في نشر أفراد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وأخذ التوصية أعلاه بتخفيض عدد الموظفين بعين الاعتبار ترى اللجنة أنه ينبغي تخفيض التقديرات المدرجة تحت بند المعدات الأخرى بمقدار ٢,٥ مليون دولار. وقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن المعدات المنقولة من قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي و/أو من بعثات أخرى، غير أنها لم تحصل على هذه المعلومات التي ينبغي تقديمها إلى اللجنة الخامسة.

٥١ - وفيما يتعلق بالسلطة المخولة للشراء، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار المحدد لعمليات حفظ السلام قد طبق على هذه البعثة؛ وأن البنود التي تقل تكلفتها عن ٥٠ ٠٠٠ دولار لا تحال إلى اللجنة المحلية المعنية بالعقود. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة اتخاذ تدابير مشددة للشراء من المنطقة قدر المستطاع. وفيما يتعلق بوجود وحدتين للمشتريات في البعثة، قدمت توضيحات إلى اللجنة، بناء على طلبها، ترد في المرفق الرابع أدناه.

٥٢ - وأبلغت اللجنة أثناء مداولاتها أن البعثة تقدم خدمات إلى كيانات أخرى على أساس استرداد التكلفة. وقد زودت اللجنة بمعلومات إضافية في هذا الصدد، ترد في المرفق الخامس أدناه. وتطلب اللجنة إدراج معلومات بشأن عمليات الاسترداد في طلبات اعتمادات الميزانية المقبلة للبعثة.

٥٣ - ويخصص مبلغ ٦٠٠ ٧٥ دولار لخدمات مراجعة الحسابات لتغطية تكاليف اضطلاع مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة حسابات التخطيط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وإجراء مراجعة مؤقتة للحسابات في آذار/مارس ٢٠٠٠ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٠). كما يخصص مبلغ في الميزانية لمكتب مراجع الحسابات المقيم، الذي سيشتمل ملاك موظفيه على موظف واحد في الرتبة ف - ٤، وموظف واحد في الرتبة ف - ٣، وموظف واحد من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى المحلية)، وموظف واحد بالرتبة المحلية. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن دور البعثة في تنفيذ الميزانية الخاصة بكوسوفو سوف يخضع لمراجعة مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أوضحت الأمانة العامة، عند الاستعلام، أنه بالنظر إلى وقوع عملية إعداد ميزانية كوسوفو وقواعدها خارج نطاق ميزانية بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ذاتها، فليس المقصد هو أن يطلب من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة أن يكون هو الكيان المستقل لمراجعة الحسابات ولكن بالأحرى سيطلب من حكومة واحدة أو أكثر أن تقدم الموارد اللازمة لهذا الغرض. وتثق اللجنة

في أن البعثة لن تخضع لعمليات مراجعة حسابات منفصلة ومستقلة على الصعيد الوطني، قد تسفر عن توصيات متضاربة. وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الانتباه إلى آرائها وتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات ٩٨ إلى ١٠٦ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١). وترى اللجنة أيضا أن عدد مراجعي الحسابات المقيمين غير كاف وتطلب إعادة النظر في هذه المسألة.

٥٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم يخصص أي مبلغ في الميزانية لحساب الدعم، مما يتفق مع الإجراء الحالي المتبع في إعداد الميزانية والتمويل. وأبلغت اللجنة أن وظائف حساب الدعم الشاغرة استخدمت لتلبية احتياجات حساب الدعم الإضافية في المقر المتصلة بعمليات حفظ السلام المنشأة حديثا.

٥٥ - وفي ضوء التوصيات والملاحظات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٨٠٠ ٤٢٧ ٠٦١ دولار لإنشاء وتغطية تكاليف بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في الفترة من ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بما في ذلك مبلغ ٢٠٠ مليون دولار الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٢٤١. ويتضمن المرفق السادس - ألف تفصيلا لإجمالي التخفيض الموصى به البالغ ٩٠٠ ٨٠ ٣ ٢٨ دولار حسب بنود الميزانية، ويتضمن المرفق السادس - باء توزيعا للملاك الوظيفي الذي أوصت به اللجنة، ويتضمن المرفق السادس - جيم الهيكل التنظيمي لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو الذي يمثل التغييرات في الملاك التي أوصت بها اللجنة.

٥٦ - وكما ذكر أعلاه، يتسم حجم بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ونطاقها وولايتها بأنه فريد من نوعه في الأمم المتحدة. واللجنة الاستشارية تدرك الصعوبات الملازمة لإعداد الميزانية الأولية لبعثة من هذا القبيل دون الاستفادة من تجربة سابقة أو خبرة عملية. ولهذا السبب، أشارت اللجنة مرارا أعلاه إلى أن توصياتها المتعلقة بإجراء تخفيضات في الوظائف وغيرها من الموارد يمكن إعادة النظر فيها في طلبات اعتمادات الميزانية المقبلة استنادا إلى الخبرة المكتسبة. ومن المفهوم للجنة أن الأعمال التحضيرية لميزانية البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ ستبدأ حالما توافق الجمعية العامة على طلب الاعتمادات الحالي لكي يتاح عرضه على اللجنة في دورتها الشتوية. وفي ضوء هذه الظروف، فإن إعداد تلك الميزانية سيتأثر أيضا بسبب عدم توفر الخبرة العملية. وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الانتباه إلى ما جاء في الفقرة ٢١ أعلاه وإلى أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٣٣ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٧ (A/52/7/Rev.1).

المرفق الأول

مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام

الهيكل الحالي للإجراءات المتعلقة بالألغام داخل الأمم المتحدة

كجزء من الإصلاحات التي توخاها الأمين العام في عام ١٩٩٧ لجعل الأمم المتحدة منظمة أكثر فاعلية، كان من الضروري إنشاء مركز تنسيق وحيد داخل الأمم المتحدة لتنسيق وتيسير ورصد جميع المسائل والأنشطة المتعلقة بجهود الأمم المتحدة للقضاء على ويلات الألغام الأرضية. وتم، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إنشاء دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام كجزء من إدارة عمليات حفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة إطار السياسة العامة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام والتي اعتمدت في القرار ٥٦/٥٣، المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ويحدد إطار السياسة العامة مختلف الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بوصفه الهيئة التنسيقية الرائدة داخل المنظمة.

والمركز المذكور مكلف باتخاذ نهج استباقي لضمان أن تدعم الأنشطة التي تضطلع بها مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بعضها البعض وأن تكون منسقة تنسيقاً جيداً وليست ازدواجية. ويحدد إطار السياسة العامة أيضاً مختلف أدوار ومسؤوليات الوكالات والبرامج والصناديق فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالألغام ومن بينها في جملة أمور: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالألغام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ودور منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في التوعية بخطورة الألغام ودور منظمة الصحة العالمية في مساعدة ضحايا الألغام، وإدارة شؤون نزع السلاح في دعم عملية معاهدة أتاوا؛ ودور مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الإجراءات المتعلقة بالألغام وعودة اللاجئين، ودور برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالألغام والأمن الغذائي.

ومركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، بوصفه مركز تنسيق للإجراءات داخل منظومة الأمم المتحدة، المتعلقة بالألغام مسؤول أيضاً في الشروع في البرامج التي تتصل ببعثات حفظ السلام وحالات الطوارئ الإنسانية. وهذا هو الحال في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في حالات الطوارئ كجزء من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تم إنشاء مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عقب توقف القتال مباشرة وبعد وقت قصير من إيفاد البعثة المشتركة بين الوكالات لتقييم الأوضاع في كوسوفو بقيادة القائم بأعمال الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو.

وتشمل مسؤوليات هذا المركز العمل كمركز تنسيق يتولى تنسيق جميع العمليات الميدانية التي تتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالألغام، كجمع الألغام وجمع بيانات عن المعدات الحربية غير المفجرة لخدمة الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام وتقليل عدد المناطق الخطرة، وإدارة خطة طوارئ لإزالة الألغام، وتنسيق أنشطة التوعية بالألغام، والتأكد من نوعية الألغام، واعتماد جميع المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص المستأجرة لإزالة الألغام.

وتم إرساء أربعة عناصر رئيسية لتقديم المساعدة إلى إقليم كوسوفو تشمل الإدارة المدنية، والمساعدة الإنسانية، والإنعاش والتعمير، وبناء المؤسسات. ومركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام هو رسمياً عنصر من العناصر الرئيسية في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، حيث كان من الضروري، خلال العمليات الأولى للبعثة، ضمان معالجة الجانب الإنساني على وجه السرعة. وكانت الأولوية الأولى لمركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام هي إزالة الألغام من أجل إتاحة السكنى وإعادة التوطين لليتسني للاجئين العودة إلى ديارهم وملاجئهم قبل بدء فصل الشتاء القارس البرودة عادة في البلقان.

والواقع أن مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة يدعم جميع العناصر الرئيسية الأربعة للمساعدة، ومهمته توفير الاستجابة فيما يتعلق باتخاذ إجراءات لإزالة الألغام في كوسوفو عندما وحيثما تنشأ الحاجة إلى ذلك. والواقع أن جميع الجوانب في عملية حفظ السلام، بما في ذلك إقامة الاتصالات والدعم الهندسي، والسوقيات، والشرطة المدنية، ومراقبة الحدود، وما إلى ذلك، يتأثر جميعها بنطاق وحجم الألغام في كوسوفو وبمشكلة التلوث الناجمة عن المعدات الحربية غير المفجرة. ويطلب إلى المركز أن يقوم بالتفتيش عن الألغام والمعدات الحربية غير المفجرة والتحقق منها وإزالتها من مخيمات وحدة الشرطة الخاصة، وشرطة البلديات، ومواقع الإدارة المدنية، ومراكز الشرطة الحدودية، ومراكز الشرطة المدنية الفرعية، ومراكز الاتصالات والمراكز الهندسية.

الميزانية المقدرة والتبرعات لدعم عمليات مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

جاء إنشاء عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام كجزء من البعثة استجابة لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي عهد فيه المجلس إلى الأمين العام بإنشاء إدارة مدنية، وإدراج مسألة الإشراف على إزالة الألغام باعتبارها إحدى مسؤولياتها الرئيسية.

ويقدم اقتراح الميزانية المعروض على الجمعية العامة الإجراءات المتعلقة بالألغام في كوسوفو في إطار فئتين منفصلتين هما: (أ) إزالة الألغام والأنشطة الأخرى للإجراءات المتعلقة بالألغام لدعم المهام الرئيسية للأمانة العامة للأمم المتحدة حيث أنها تضطلع بمهمة حفظ السلام في إطار ولاية مجلس الأمن؛ (ب) أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام لدعم الاستجابة الإنسانية من جانب الأمم المتحدة وشركائها في ضمان إمكانية عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم بأمان وتمكين معونات الإغاثة من الاستمرار دون عائق.

وتبلغ حاليا الميزانية العامة لجميع أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تدعمها الأمم المتحدة في كوسوفو ١١ مليون دولار لفترة ١٢ شهرا تبدأ من بداية العمليات في كوسوفو. وسيتم جمع الجزء الرئيسي من هذا المبلغ، وهو يعادل ٧,٢ من ملايين الدولارات، عن طريق التبرعات التي ستكون موجهة إما عن طريق الصندوق الاستثماري للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام أو ستكون مقدمة على أساس ثنائي إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان. وقد تم حتى الآن جمع ١,٩ من ملايين الدولارات عن طريق الصندوق الاستثماري للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام لتمويل الأنشطة في كوسوفو. وتعهد مجتمع المانحين بتقديم أربعة ملايين دولار. ومن المقرر أن تستخدم هذه الأموال في دعم الاستجابة الإنسانية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وستدعم الميزانية المقدرة لبعثة حفظ السلام المهام التنفيذية الرئيسية لمركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام وأنشطة إزالة الألغام بالتحديد دعماً لبعثة حفظ السلام ذاتها. ومدرج في الميزانية مرتبات الموظفين الدوليين والمحليين فضلا عن مبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار لأنشطة إزالة الألغام في المواقع التي تشكل خطراً على موظفي الأمم المتحدة. وسيلزم التحري عن مواقع كثيرة تصل إلى ٦٠ موقعا، من بينها نحو ١٥ موقعا من المتوقع أن تحتاج إلى إزالة للألغام بتكلفة تبلغ تقريبا ٦٠ ٠٠٠ دولار للموقع الواحد. وسيتم منح عقود لإزالة الألغام على أساس عطاءات تنافسية وسيجري تقديم العطاءات ومنح الموافقة عليها وفقا للقواعد والأنظمة المالية وقواعد الشراء في الأمم المتحدة.

وسيتم من خلال التبرعات تمويل العمليات الإنسانية لإزالة الألغام التي تتيح عودة آمنة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم في جميع أنحاء إقليم كوسوفو. والجدير بالذكر أن الاقتراح الحالي بإدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في الميزانية المقدرة لبعثة حفظ السلام يقتصر على الحالة في كوسوفو، ولن يمس إقرار هذا المبدأ أو يغير الطريقة التي تمول بها برامج العمل الحالية لإزالة الألغام التي تدعمها الأمم المتحدة بصفة عامة عن طريق التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية المنشأة.

الموظفون الدوليون والمحليون داخل لجنة تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام

الموظفون الدوليون والمحليون على السواء مسؤولون عن المهام الرئيسية للجنة تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة والعمل داخل فروع المركز في مجالات جمع المعلومات والبيانات والتكنولوجيا والعمليات والتأكد من نوعية الألغام. ولا يتمتع حاليا الموظفون المحليون بالمهارات التقنية أو المعرفة لتنفيذ

مهام المركز بصورة مستقلة. والموظفون الدوليون هم الذين لديهم الدراية الفنية والخبرة وهم يعملون جنباً إلى جنب مع نظرائهم المحليين من أجل توفير التدريب وبناء القدرات داخل مختلف مجالات المسؤولية الوظيفية.

ويشكل الموظفون المحليون غالبية موظفي المركز، وبالإضافة إلى حصولهم على التدريب، فإنهم، بسبب قدراتهم اللغوية طبعاً، يقومون بالمهام الأساسية التي تشمل جمع بيانات عن حقول الألغام والمعدات الحربية غير المفجرة، وجمع المعلومات في الميدان، وكذلك توعية فئات السكان المحليين بما فيهم الموظفين المحليون داخل الإدارات المدنية، بخطورة الألغام. وهذه المهمة ضرورية لفعالية واستدامة الجهود المبذولة في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام عموماً.

وعلى غرار البرامج الأخرى للإجراءات المتعلقة بالألغام التي تطبق هذا النموذج، سيتم تخفيض عدد الموظفين الدوليين كلما ازدادت قدرة الموظفين المحليين على القيام بمهام التنسيق مما يؤدي بالتالي إلى خفض التكاليف العامة للبرنامج. وعندما تنتهي مهمة حفظ السلام، وتتسلم السلطات المحلية المسؤولية عن عدد من المهام، يمكن لمركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام مواصلة تنسيق الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام والمعدات الحربية غير المفجرة والتخلص منها، وأنشطة التحقق والأنشطة ذات الصلة عن طريق الموظفين المحليين المدربين على النحو المناسب.

المرفق الثاني

الموظفون المقدمون دون مقابل إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

١ - تمشيا مع أحكام قراري الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و ١٤٣/٥٢، المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وجهت إدارة عمليات حفظ السلام مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تطلب منهم موافاة الإدارة في أقرب وقت ممكن، بأسماء مرشحين محتملين يمكنهم تقديم الخبرة اللازمة في مجالات الإدارة المدنية في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو كموظفين مقدمين دون مقابل أو منتدبين أو معينين في البعثة.

٢ - ووردت ردود تقترح مرشحين من البلدان الخمسة والأربعين التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إسبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بنن، بوليفيا، بيلاروس، تايلند، تركيا، تونس، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، رومانيا، سلوفينيا، السودان، السويد، سويسرا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قيرغيزستان، كندا، كوبا، كوت ديفوار، ليتوانيا، مالي، مدغشقر، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، النيجر، نيجيريا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٣ - وفيما يتعلق بالطلب الخاص بإعارة مرشحين مقدمين دون مقابل، وردت ردود من أربعة بلدان هي: ألمانيا وتركيا وسويسرا وكوبا. وتم قبول ما مجموعه ١٧ مرشحا على سبيل الإعارة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ويصف الجدول التالي المهام الوظيفية التي كلف بها هؤلاء الموظفون.

٤ - وفي حالة وجود ظروف قاهرة واستثنائية وظروف أخرى تستلزم الإبقاء على الموظفين المقدمين دون مقابل لفترة تتجاوز ستة أشهر، يتم في هذه الحالة التماس إذن الجمعية العامة وفقا للفقرة ١٨ من قرارها ٢٣٤/٥٢. غير أنه ليس من المنتظر أن تحتاج الأمانة العامة إلى أن تطلب من الجمعية العامة الإذن بتمديد إعارة هؤلاء الأشخاص المقدمين دون مقابل لفترة تتجاوز الأشهر الستة.

الجنسية	المكتب	العمل	تاريخ الوصول
كوبا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الصحة العامة	٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
كوبا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الصحة العامة	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
كوبا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الصحة العامة	٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
كوبا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الصحة العامة	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
كوبا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الصحة العامة	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
كوبا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الصحة العامة	٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
كوبا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الصحة العامة	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
كوبا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الصحة العامة	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
كوبا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الصحة العامة	٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
ألمانيا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الإدارة العامة	٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
سويسرا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الصحة العامة	١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
سويسرا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الإدارة المدنية	١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
سويسرا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الإدارة المدنية	٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
سويسرا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الإدارة المدنية	١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
سويسرا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة في مجال الصحة العامة	٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
سويسرا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة بشأن المسائل المالية ومسائل الميزانية	١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
تركيا	الإدارة المدنية	تقديم المشورة بشأن المسائل المالية ومسائل الميزانية	١ آب/أغسطس ١٩٩٩

إخطار مقدم إلى الجمعية العامة بشأن الموظفين المتقدمين دون مقابل

في رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/53/1000) أشار الأمين العام إلى أنه تلقى رسالة من المدعية العامة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والتي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، والتي التمسست فيها الموافقة على البحث عن عدد من الموظفين المتقدمين دون مقابل من الدول الأعضاء وقبولهم. واستنادا إلى العدد الكبير من الاختصاصيين الفوريين اللازمين لهذه العملية (يصل إلى ٣٠٠ موظف) والحاجة إلى التصرف على الفور، فقد خلصت المدعية العامة إلى أن السبيل الوحيد الذي يتيح إجراء تحقيقات فورية هو عن طريق الاستعانة بموظفين دون مقابل. وذكر الأمين العام أيضا أن النهج الذي اقترحته المدعية العامة يقع في نطاق المعايير والشروط التي قررتها الجمعية العامة لقبول الموظفين المتقدمين دون مقابل في قرارها ٢٤٣/٥١ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وأنه سيشرع في توجيه الدعوات إلى جميع الدول الأعضاء لتقديم موظفين دون مقابل وقبول خبراء للقيام بالمهام المتخصصة على النحو الذي حددته المدعية العامة، لفترة ستة أشهر.

أما الإجراء الذي اتخذه الأمين العام بإبلاغ الجمعية العامة قبل إرسال رسائل إلى جميع الدول الأعضاء، فإنه لم يصدر به تكليف بموجب القرار ٢٤٣/٥١، ولا ينبغي أن يشكل سابقة في هذا الشأن. وقد تم إرسال الرسالة لعدة أسباب هي: (أ) كان الأمين العام يرد على طلب من المدعية العامة، خلافا للأمر فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حيث قرر هو الاستعانة بموظفين دون مقابل؛ (ب) العدد الكبير من الموظفين دون مقابل الذين شملتهم هذه العملية؛ (ج) تم إنهاء خدمات الموظفين المتقدمين دون مقابل من الفئة الثانية في نهاية شباط/فبراير.

وفي حالة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تم اتباع الإجراءات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ على النحو التالي: (أ) أرسلت رسائل إلى جميع الدول الأعضاء؛ (ب) الخبرات المطلوبة تغطي طائفة واسعة من المهام المتخصصة غير المتاحة داخل المنظمة؛ (ج) كان التعيين على أساس مدة زمنية محدودة لا تتجاوز ستة أشهر؛ (د) إبلاغ الجمعية العامة بهذه الحالات في التقرير الذي يصدره مكتب إدارة الموارد البشرية وذلك وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٢٤٣/٥١.

المرفق الثالث

مهام ومسؤوليات الموظفين الوطنيين

ألف - الموظفون الوطنيون (وحدة اللغات) والمترجمون والمساعدون اللغويون المحليون

(أ) الموظفون الوطنيون - سيتم اختيار ١٢ موظفا وطنيا عن طريق المقابلة أو عملية اختبار مشابهة لتلك المعمول بها بالنسبة لموظفي اللغات في الأمم المتحدة (المترجمون الشفويون/المترجمون التحريريون). وسيقدم هؤلاء الموظفون ترجمة شفوية تلقائية من الألبانية إلى الانكليزية ومن الانكليزية إلى الألبانية وكذلك من الصربية إلى الانكليزية ومن الانكليزية إلى الصربية. ومن المتوخى وجود مقصورتين للترجمة الشفوية يعمل فيهما مترجمون يعملون لحسابهم الخاص على غرار نفس النظام (الترجمة من وإلى اللغتين) على غرار مقصورة اللغة الصينية ومقصورة اللغة العربية القائمتين في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك سيعمل هؤلاء المترجمون الشفويون لحسابهم الخاص بوصفهم مترجمين/مراجعين رسميين لجميع نصوص بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

(ب) المترجمون التحريريون: مكتب الشؤون القانونية (ع - ٦/ع - ٧) - سيقدم هؤلاء المترجمون التحريريون مسودة لترجمات لجميع النصوص القانونية التي سيستخدمها الموظفون الوطنيون المشار إليهم آنفا.

(ج) المساعدون اللغويون (ع - ٤/ع - ٥) - سيقدم هؤلاء ترجمة شفوية غير رسمية للمحادثات أو ترجمة تحريرية على مستوى العمل اليومي في جميع مكاتب أو إدارات أو أقسام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وكذلك إلى قوة الشرطة المدنية.

باء - الموظفون الوطنيون - الإدارة المدنية

(أ) مستشاران في مجال السياسة العامة يعملان في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (٢) - سيقومان برصد وتحليل الاتجاهات والتطورات في كوسوفو وتقديمها إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام؛ ومساعدة نائب ممثل الأمين العام في اتصالاته مع الممثلين المحليين والجهات الأخرى الفاعلة ذات الصلة لإنجاز واجباته؛ والقيام ببناء على طلب الممثل الخاص للأمين العام وبتوجيهات منه بتقييم الاحتياجات في المجالات المحددة ذات الاهتمام وإجراء لقاءات مع الهياكل والجهات الفاعلة المحلية المعنية؛ تقديم المشورة والمساعدة لنائب الممثل الخاص للأمين العام بشأن اختيار الأفراد الذين قد تعينهم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للاضطلاع بمهام تنفيذية كنظرء وتحت سلطة البعثة في مجالات

الإدارة العامة المحددة مسبقاً. وسيتولى رئاسة هذه المهام بصورة أولية إدارات مشتركة بالتعاون مع الموظف المعين من قبل البعثة وتحت سلطته؛

(ب) مستشار للسياسة العامة في أمانة التعليم (الثقافة) (١) - سيقوم بمساعدة رئيس الأمانة في تحديد القضايا الرئيسية في مجال الثقافة التي ينبغي أن تتصدى لها الإدارة المدنية، بما في ذلك الجوانب التعليمية في كل مستوى؛ ورصد وتحليل الاتجاهات والتطورات؛ ومعاونة رئيس الأمانة في اختيار الأفراد الذين قد تسند إليهم مهام تنفيذية كنظرء تابعين لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في قطاعي التعليم والثقافة ويخضعون لسلطتها؛ وتقديم مقترحات بشأن السياسات العامة والأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها بتوجيه من رئيس الأمانة؛ والتعاون مع الممثلين المحليين لإقامة وتنظيم مناسبات تشارك فيها الشخصيات البارزة المعنية في كوسوفو وممثلين عنها بغض النظر عن الأصل العرقي، بغية تعزيز الأنشطة الثقافية؛

(ج) مستشار للسياسة العامة في أمانة الشؤون الصحية (١) - سيقوم بمساعدة رئيس الأمانة في تحديد المسائل الرئيسية التي ينبغي معالجتها في مجال الخدمات الصحية بما في ذلك المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية؛ ورصد وتحليل الاتجاهات والتطورات؛ ومعاونة رئيس الأمانة في اختيار الأفراد الممثلين لقطاع الصحة الذين قد تسند إليهم مهام تنفيذية كنظرء تابعين لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالنسبة لهذا القطاع وتحت سلطة البعثة؛ وتعيين المنظمات الرئيسية المشاركة؛ وتقديم المشورة بشأن السياسات والخيارات الاستراتيجية والتفاعل مع الممثلين المحليين؛

(د) مستشار للسياسة العامة في أمانة الرعاية الاجتماعية والعمل (١) - سيقوم بمساعدة رئيس الأمانة في تحديد المسائل الرئيسية التي ينبغي معالجتها في مجال الرعاية الاجتماعية والعمل؛ ورصد وتحليل الاتجاهات والتطورات؛ ومعاونة رئيس الأمانة في اختيار الأفراد الذين قد تسند إليهم مهام تنفيذية كنظرء تابعين للبعثة في هذا القطاع وتحت سلطتها؛ وتحديد المنظمات الرئيسية المشاركة؛ وتقديم المشورة بشأن السياسات والخيارات الاستراتيجية والتفاعل مع الممثلين المحليين؛

(هـ) مستشار للسياسة العامة في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية والموارد الطبيعية (١) - سيقوم بمساعدة مدير الإدارة وتقديم المشورة إليه بشأن القضايا الرئيسية التي ينبغي معالجتها في الفترة الانتقالية، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء إطار لحماية البيئة؛ ورصد وتحليل الاتجاهات والتطورات؛ ومعاونة المدير في اختيار الأفراد الممثلين لكل قطاع داخل مجال اختصاص الإدارة والذين قد يسند إليهم مهام تنفيذية كنظرء تابعين للبعثة وتحت سلطتها؛ وتقديم المشورة بشأن السياسات والخيارات الاستراتيجية والتفاعل مع الممثلين المحليين.

المرفق الرابع

عمليات الشراء

١ - هناك في الواقع عمليتان منفصلتان للشراء في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إحداهما تتم على هدي الخطوط التقليدية بالنسبة لجميع مشتريات البعثة في إطار قواعد الشراء المعمول بها في الأمم المتحدة، مع وجود لجنة للعقود تتعامل على المستوى المحلي مع جميع عمليات الشراء التي تصل قيمتها إلى ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لكل عقد. أما بالنسبة لجميع العقود التي تتجاوز هذا الحد، فإن اللجنة المحلية تستعرض العملية وتقدم توصيات إلى لجنة العقود بالمقر وفقا للممارسة المعتادة المعمول بها.

٢ - أما عملية الشراء الثانية فهي مبنية كضلع لإدارة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم في الإدارة المدنية. وتتعامل في المشتريات المتعلقة "بميزانية كوسوفو". وهي تعمل بموجب مجموعة من القواعد المستمدة من قواعد الشراء في الأمم المتحدة والبنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي التي تتعامل مع العملية في صورتها النهائية. ويتم تحليل العطاءات بواسطة الجهة التي ستشرع في الشراء، سواء كانت الإدارة الفنية أو القسم الفني داخل الإدارة المدنية. ثم يتم بعد ذلك استعراض تلك العطاءات عن طريق قسم المشتريات. ورهنا بمبالغ الشراء التي تنطوي عليها العملية، يتم البت في الموضوع من قبل رئيس قسم المشتريات، أو يحال الموضوع مشفوعا بتوصية إلى مجلس إدارة المشتريات (٥ أعضاء) الذي يعينه الممثل الخاص للأمين العام. ثم يقدم مجلس الإدارة (الذي يعمل بوصفه إلى حد ما لجنة للعقود في الأمم المتحدة) توصياته إما إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الإدارة المدنية أو إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام في الاتحاد الأوروبي، حسبما تكون الحالة. وقد تم تخويل السلطة إليهما في الموافقة على عقود الشراء لحساب ميزانية كوسوفو.

٣ - وقد تم تحديد عدد الوظائف في كل قسم أو وحدة استنادا إلى حجم العمليات المتوقع أن يقوم بها القسم المعني أو الوحدة المعنية. أما بالنسبة للإدارة المدنية فإن المجموعة الكاملة من الموظفين المشار إليهم (٦ من الفئة الفنية و ٣ من فئة الخدمات العامة الدولية و ٥ من الرتبة المحلية) ستتولى معالجة جميع عمليات الشراء المركزية. وهناك بعض المشتريات المحلية التي يصل حدها النقدي إلى ٢٠ ٠٠٠ مارك ألماني للعقد الواحد، سيتم تناولها على مستوى البلدية مع تطبيق القواعد المذكورة أعلاه.

المرفق الخامس

سداد تكاليف الخدمات

تم خلال الاجتماعين الأخيرين للتنسيق المشترك بين الوكالات مناقشة حصة سداد تكاليف الخدمات التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى الكيانات الأخرى (مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا). وقد تم تشكيل لجنة إدارية للتنسيق وهي تجتمع أسبوعياً. ونتيجة لذلك، يجري إرسال رسالة إلى جميع الكيانات لإخطارها بنوع الخدمات التي يمكن لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقديمها وإن لم يكن بصورة منتظمة بل بالأحرى حسبما يسمح به ملاك الموظفين والتوقيت. ومن المعتزم تقديم مثل هذه الخدمات على أساس قابل للسداد، كما أن البعثة بصدد الانتهاء من وضع معدلات سداد تكاليف الخدمات في صورتها النهائية والتي سيتم إرسالها إلى الكيانات المعنية. أما بالنسبة للمعاملات و/أو المشتريات المنفذة لصالح هذه الكيانات، فإن البعثة ستحمل الكيانات التكاليف الإضافية المعتادة بنسبة ١٢ في المائة. ومن المعتزم أيضاً تقديم ترتيبات لتقاسم التكاليف بالنسبة للمنافع العامة وما شابهها عند حدوث تقاسم للمكاتب. وباختصار، تسعى البعثة لضمان ألا تقدم ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو دعماً للكيانات الخارجة عن نطاق البعثة أو لتلك الكيانات التابعة للبعثة التي يرى أنها تدعم نفسها بنفسها (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والمساعدات الإنسانية المقدمة لأطراف ليسوا مدرجين في ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو).

المرفق السادس

توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

ألف - التخفيضات المقترحة في بعثة الأمم المتحدة
للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	قيمة التخفيض
الشرطة المدنية	(٨ ٠٠٠,٠)
مرتبات الموظفين الدوليين	(٤ ٠٠٧,٣)
مرتبات الموظفين الوطنيين	(١٠٣,٦)
مرتبات الموظفين المحليين	(١ ٧٥٨,٢)
المساعدة المؤقتة العامة	(٢٢٠,٠)
التكاليف العامة للموظفين	(٣ ٢١٣,٣)
بدل الإقامة المقرر للبعثة	⊕(١ ٩٤٦,٩)
السفر في مهام أخرى	(١٤٦,٦)
عمليات النقل	(٥ ٠٠٠,٠)
معدات أخرى	(٢ ٥٠٠,٠)
لوازم المكاتب	⊕(٩٣,٦)
مواد للتنظيف والمرافق الصحية	⊕(٢٠٢,٠)
مستودعات التموين	⊕(٦٨,٥)
الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين	(١ ٧٢٥,٧)
المجموع	(٢٨ ٨٠٣,٩)

(أ) التخفيضات الناتجة ناشئة عن التغييرات الموصى بها في ملاك الموظفين.

باء - توصيات بشأن ملاك الموظفين لبعثة الأمم
المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

التخفيضات في الوظائف:

- ٣ مد - ٢
- ٤ مد - ١
- ٦ ف - ٥
- ٢٤ ف - ٤
- ٢٧ ف - ٣
- ٢ - ٢ ف - ٢
- ١ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)
- ٣٠ خدمات عامة (رتب أخرى)
- ٢٤ خدمة ميدانية
- ٢٨٤ رتبة محلية
- ٦ موظفون وطنيون

المجموع : ٤١١

إعادة التصنيف:

٦ مد - ٢ إلى مد - ١؛ ٦ مد - ١ إلى ف - ٥.

